مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد التاسع عشر - المجلد الرابع - اللغة العربية - نيسان / 2022 م
doi.org/10.52866/esj.2022.04.19.04

الروايات التي تفرّد بها ابن الأنباري في كتابه إيضاح الوقف والابتداء عن الإمام ثعلب .. جمعاً ودراسة لغوية نحوية

د. خضر بن محمد تقي الله بن مايابا
أستاذ مشارك للغة العربية بكلية ينبع الجامعية بالهيئة الملكية بينبع

مستخلص:

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة والسلام على أشرف الأنبياء و المرسلين ، وبعد ..

من خلال بحثي في كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، استوقفني روايته المباشرة وسماعه عن الإمام ثعلب أقوالا وآراء لم نقف عليها عند غيره ، وليست في كتب الإمام ثعلب المطبوعة، فألفيتها أربع عشرة رواية وسؤالا، فاجتهدت في حصرها ودراستها ، دراسة تقوم على الرجوع إلى كتب النحو واللغة و التفسير، والنظر في أقوال العلماء، للوقوف على هذه الروايات.

الدراسات السابقة : لم أقف على دراسة سابقة سواء كانت بحثا أو رسالة علمية تجمع الروايات التي تفرّد ابن الأنباري بنقلها عن الإمام ثعلب ، وتوجيهها نحويا ولغويا.

حدود البحث: يقتصر البحث على الروايات التي نقلها ابن الأنباري في كتابه إيضاح الوقف والابتداء عن الإمام ثعلب، وتوجيهها لغويا ونحويا وصرفيا.

الكلمات المفتاحية: ابن الأنباري. تفرد. الروايات. الوقف و الابتداء .

The novels you're unique alanbari in his book aedah alwaqf and alabteda from alamam thalab Together and analytical study

D.khder mohammad taqiu allah mayaba
Associate Professor in Yanbu University College Royal Commission Binbu

Abstract :

Researcher's name: khder mohammad taqiu allah mayaba

Through my research and my knowledge of Ibn al-Anbari's book, Clarification of the Endowment and the Beginning, his direct narration and his hearing on the authority of Imam Tha`lab stopped me with sayings and opinions that we did not find with anyone else, and not in the printed books of Imam Tha`lab, so I composed them fourteen narrations and questions, so I worked hard to list and study them, a study based on reference to Books of grammar, language and interpretation, and looking at the sayings of scholars, to find out about these narrations.

Previous studies: I did not find a previous study, whether it was a research or a scientific thesis that compiled the narrations that were unique to Ibn al-Anbari by quoting them from Imam Tha'lab, and directing them grammatically and linguistically.

Limits of the research: The research is limited to the narrations transmitted by Ibn Al-Anbari in his book Clarification of the Endowment and the Beginning on the authority of Imam Thalab, and directing them linguistically, grammatically and morphologically.

Key words: Ibn al-Anbari. thalab. novels. Endowment.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، وبعد:

فمِن نعم الله التي لا تعد ولا تحصى على هذه الأمة، أن أنزل عليها أفضل كتبه وخاتمتها، وقيَّض له أئمة وأعلاما بذلوا أعمارهم في النظر في القرآن الكريم في محاولة لفهم معانيه، وإدراك مراميه، ومِن أشهرهم الإمام أحمد بن يحيى الشهير بثعلب، إمام زمانه في علوم القران والعربية، ومَرْجِع في توجيه القراءات والوقف، نقل عنه أعلام هذا الفنّ، فلا يخلو مؤلف في علوم القران على اختلافها من أقواله وآرائه، جمع بين الرواية والدراية ، روى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت عن ثعلب أنَّه قال : «إِذا اختلَفَ الإِعرَابَانِ في القرآن لم أُفَضِّلْ إعرابًا على إعرابٍ، فإِذا خرجتُ إِلى كلام الناس فضَّلتُ الأقوى»[1]، ومما يُؤْسَف له ضياع كثير من أقواله ومروياته فلم يصل إلينا منها إلا النزر اليسير.

وممن سمع من الإمام ثعلب مباشرة، واهتم بنقل أقواله وآرائه أبو بكر ابن الأنباري حيث قال في مقدمة كتابه إيضاح الوقف والابتداء: «ما كان فيه عن أبي العباس أحمد بن يحيى فهو مما سمعته من لفظه، في حروف كثيرة تأتي بغير هذه الأسانيد، يطول الكتاب بتعديدها وإحصائها»[2]، فألفيته ينقل عنه ما لم يصل إلينا من أقواله وآرائه، وليست في كتب الإمام ثعلب المطبوعة.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في عدة أمور

1. مكانة الإمام ثعلب وأهمية أقواله عند علماء اللغة والنحو.
2. إمامة ابن الأنباري في اللغة والنحو.
3. تفرّد ابن الأنباري بهذه الأقوال.
4. تنوع هذه الروايات بين علم اللغة والنحو وتوجيه القراءات .

منهج البحث: اعتمدت في البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع مرويات ابن الأنباري في كتابه (إيضاح الوقف و الابتداء) عن الإمام ثعلب، ودراستها و النظر في أقوال العلماء وآرائهم في كل مسألة ، واتبعت الخطوات التالية:

أولاً: أعزو الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقمها وكتابتها بالرسم العثماني.

ثانياً: أوثق القراءات من كتب القراءات.

ثالثاً: أوثق الشواهد الشعرية مع نسبتها إلى قائليها من الكتب المعتمدة.

رابعاً: أوثق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المعتمدة.

خامساً: أقوم بدراسة المسائل وتوجيهها لغوياً ونحوياً وصرفياً، و النظر في كتب العلماء و جمع أقوالهم في كل مسألة.

سادساً: أعلق على المسائل تعليقا علميا

سابعاً: رتبت المسائل حسب إيراد المؤلف لها في كتابه .

خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة و تمهيد و أحد عشر مبحثا و خاتمة على النحو التالي :

المقدمة: وتشتمل على سبب اختيار البحث وأهميته ومنهجه وخطة البحث، ثم التمهيد و يشتمل ترجمة موجزة عن الإمام ثعلب وأبي بكر ابن الأنباري، ثم أحد عشر مبحثا هي

المبحث الأول: **باب ذكر الألفات اللاتي يكن في أوائل الأسماء** ضم همزة الوصل وكسرها من (اسم) عند الابتداء .

المبحث الثاني: تعليل القول بالتركيب في (ماذا)

المبحث الثالث: باب ذكر مذاهب القراء في الوقف.

(1) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، (1/ 281).
(2) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري (1/ 115).

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إشمام هاء الضمير عند الوقف عليها.

المطلب الثاني: إمالة هاء التأنيث عند الوقف.

المطلب الثالث: الوقف على (كلّا) في القرآن الكريم.

المبحث الرابع: إعراب جملة (مررت بزيد أخوك).

المبحث الخامس: السورة التي يذكر فيها الأعراف.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إعراب الحروف المقطعة في أوائل السور.

المطلب الثاني : إعراب (سواء) من قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾.

المبحث السادس: السورة التي يذكر فيها الرعد إعراب (مثل) من قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ﴾.

المبحث السابع : توجيه القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُ﴾.

المبحث الثامن : إعراب اللام من قوله تعالى: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦ﴾.

المبحث التاسع: إعراب قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ۝ فِي بُيُوتٍ﴾.

المبحث العاشر : إعراب قوله تعالى : ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾.

المبحث الحادي عشر: إعراب الضمير (هو) من قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾.

ثم خاتمة ذكرت فيها ما وقفت عليه من فوائد ونتائج في البحث.

وفي الختام أشكر الله العلي القدير أن منّ علينا بإنجاز هذا البحث، ونسأل الله التوفيق والسداد، كما لا يفوتني أن أقدم الشكر للجنة المكلفة بالنظر في البحث وتحكيمه، وإثراءه بالملحوظات القيمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

التمهيد
ترجمة الإمام ثعلب

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ولاءً، كان ولاؤه لمعن بن زائدة الشيباني، يُلقَّب بثعلب، ويكنى أبا العباس[1].

مولده ونشأته العلمية: ولد أبو العباس ثعلب في بغداد سنة مائتين للهجرة، برع في اللغة والعربية والشعر وهو دون العشرين، كما كان فقيهًا محدثًا حافظًا حجة ثقة، وكان رأس أهل الكوفة في النحو والعربية، وإمامهم في الفقه[2].

شيوخه وتلاميذه: التقى أبو العباس ثعلب بثُلَّة من كبار علماء عصره، وتلقى منهم فنون العلم المختلفة، ومن أشهر شيوخه:

1. أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي (ت231هـ).
2. أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت231هـ).
3. أبو سعيد عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري الجشمي (ت235هـ).

إن المكانة العلمية الرفيعة التي بلغها أبو العباس ثعلب جعلت منه قِبلة لطلبة العلم من شتى الأقطار، فكانت الطلبة تهوي إليه من كل فجٍّ، ومن أشهر تلاميذه الذين ذاع صيتهم وبلغوا مكانة سامقة في العلم[3]:

1. أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل-الأخفش الصغير- (ت315هـ).

(1) انظر: تاريخ العلماء النحويين، التنوخي، (ص181)، ونزهة الألباء، ابن الأنباري، (ص173)، ووفيات الأعيان، ابن خلكان (102/ 1).

(2) انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، (102/ 1)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، (5/ 14).

(3) انظر: طبقات النحويين، الإشبيلي، (ص141)، وتاريخ العلماء النحويين، التنوخي، (ص173)، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، (102/ 1)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، (5/ 14)

2. أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد ابن الأنباري (ت328هـ).
3. أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي (ت336هـ).

ثناء العلماء عليه: أثنى العلماء المتقدون والمتأخرون على الإمام أبي العباس ثعلب -رحمه الله- ثناءً عطرًا، ووصفوه بالأوصاف الدالة على غزارة علمه، وثقته وصلاحه، وصدقه، وإمامته في شتى العلوم.

وهذه جملة من الأقوال التي أثنى فيها العلماء عليه:

قال ابن الأنباري: «كان ثقة ديِّناً مشهوراً بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب، ورواية الشعر القديم، مقدَّماً بين الشيوخ وهو حَدَث»[1].

وقال ابن خلكان: «كان ثقة حجة صالحاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة والمعرفة بالعربية ورواية الشعر القديم، مقدماً عند الشيوخ منذ هو حدث، وكان ابن الأعرابي إذا شك في شيء قال له: ما تقول يا أبا العباس في هذا ثقة بغزارة حفظه» [2]

وقال السيوطي: «العلامة المحدث شيخ اللغة العربيَّة ... برع في علم الحديث ... كان ثقة ثبتًا، حُجة، صالحًا، مشهورًا بالحفظ»[3].

آثاره العلمية ومصنفاته:

كان أبو العباس ثعلب يتمتع بثقافة علمية واسعة، ويشهد له بذلك المكتبة العلمية الضخمة التي تركها والمتميزة بتنوعها في النحو والصرف واللغة والقراءات، ورواية الشعر؛ ومما يُؤْسَف له أن أغلبها قد فُقد، ومن أشهر مؤلفاته:

1. مجالس ثعلب.
2. فصيح ثعلب.
3. الأوسط في النحو.
4. ما ينصرف وما لا ينصرف.
5. فعلت وأفعلت.
6. حد النحو.
7. المصون في النحو[4].

وفاته: توفي الأمام أبو العباس ثعلب يوم السبت لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الاولى، وقيل: لعشر خَلَوْن منها سنة إحدى وتسعين ومائتين ببغداد، ودفن بمقبرة باب الشام، رحمه الله تعالى[5].

ترجمة ابن الأنباري

اسمه ونسبه ولقبه: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة، يعرف بابن الأنباري، ويكنى أبا بكر[6].

مولده ونشأته العلمية: ولد يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين من الهجرة، ونشأ في بيت علم ومعرفة؛ فقد كان والده من علماء القرآن الكريم، كما كان أديبا لغويا مصنفا؛ تتلمذ على خيرة علماء عصره، حتى تصدر للتدريس في حياة والده، فكان يملي في ناحية من المسجد وأبوه في ناحية أخرى[7].

شيوخه وتلاميذه: تتلمذ ابن الأنباري -رحمه الله- على كبار علماء عصره، ونهل من علومهم، ومن أشهرهم:

---

(1) نزهة الألباء، ابن الأنباري (ص174).
(2) وفيات الأعيان، ابن خلكان (102/ 1).
(3) بغية الوعاة، السيوطي، (ص294).
(4) انظر: تاريخ العلماء النحويين، التنوخي، (ص181)، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، (103/1)، وكشف الظنون، حاجي خليفة (265/ 1).
(5) انظر: طبقات النحويين، الإشبيلي، (ص153)، وفيات الأعيان، ابن خلكان، (341/ 4)، وسير الأعلام، الذهبي، (274/ 15).
(6) انظر: تاريخ بغداد، البغدادي، (299/ 4)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، (274/ 15).
(7) انظر: تاريخ بغداد، البغدادي، (230/ 4)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، (275/ 15).

1. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ).
2. أبو محمد القاسم بن محمد ابن الأنباري (والده) (ت304هـ).
3. محمد بن عبد الله بن الحسين الحكيم الترمذي (ت320هـ).

ومن أشهر من تتلمذ عليه:

1. صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب الوراق (ت345هـ).
2. الْحُسَيْن بن أَحْمد بن حمدَان ابن خالوية (370هـ).
3. أَحْمد بن يُوسُف الْأَزْرَق بن يَعْقُوب التنوخي (ت377).
4. محمد بن عمران بن موسى بن عبيد المرزباني (384هـ)[1].

ثناء العلماء عليه: كان الإمام ابن الأنباري أحد أفذاذ العلماء ومشاهيرهم، وقد ترجم له كثير من العلماء، وأثنوا عليه ثناءً عطرًا،

قال الخطيب البغدادي: «كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظا...وكان صدوقاً فاضلاً ديناً خيراً من أهل السنة، وصنف كتبا كثيرة في علوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف، والابتداء، والرد على من خالف مصحف العامة... وكان يملي كتبه المصنفة ومجالسه المشتملة على الحديث والأخبار، والتفاسير والأشعار، كل ذلك من حفظه»[2]، وقال الذهبي: «الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون...ألَّف الدواوين الكبار مع الصدق والدين، وسعة الحفظ»[3].

آثاره العلمية ومصنفاته: يعد ابن الأنباري من أكثر العلماء تصنيفا، فقد كان ذا قلم سيَّال، ومن أشهر مصنفاته:

1. عجائب القرآن.
2. الرد على من خالف مصحف العامة.
3. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ.
4. كتاب الأضداد.
5. شرح ديوان عامر بن الطفيل.
6. نقض مسائل ابن شنبوذ.
7. الهاءات في كتاب الله.
8. شرح غاية المقصود في المقصور والممدود لابن دريد.
9. المذكر والمؤنث[4].

وفاته: توفي ليلة النحر من ذي الحجة سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة[5].

المبحث الأول :

باب ذكر الألفات اللاتي يكن في أوائل الأسماء (ضم همزة الوصل وكسرها من (اسم) عند الابتداء)

قال أبو بكر: «ومن العرب من يقول: «اسم» بضم الألف، ولا نعلم أحدًا قرأ بها، فسألت أبا العباس عن هذا؟ فقال: من قال: «اسم» بكسر الألف أخذه من «سَميت، أسمي» ومن قال: «اسم» بضم الألف أخذه من «سموت، أسمو»»[6].

سأل ابن الأنباري ثعلبًا عن ضم الالف من كلمة (اسم) وتوجيهها؛ فمن قال: اسم بكسر الهمزة فهو من (أَسمِي)؛ لأن ثالث الفعل مكسور، ومن قال: (اسم) بضم الهمزة فهو من (أَسمُو)؛ لأن ثالث الفعل مضموم، وهذا على رأي الكوفيين؛ فقد ذهبوا إلى أن همزة الوصل تتبع ثالث الكلمة، فإن كان مكسورًا كسرت، وإن كان مضمومًا ضُمَّت، وذهب البصريون إلى أن الأصل في هذه الهمزة الكسر، إِلَّا أَن يَنْضَم ثَالِثهَا

(1) انظر: تاريخ بغداد، البغدادي (232/ 4)، ونزهة الألباء، الأنباري (ص197).
(2) تاريخ بغداد، البغدادي (229/ 4).
(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (274/ 15).
(4) (البغدادي، 2002م؛ الأنباري، 1985م؛ الزركلي، 2002م):
(5) (البغدادي، 2002م؛ الأنباري، 1985م).
(6) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري، (214/ 1).

ضما لَازِما فتضم نحو «ادخُل»؛ لأنَّ الخروج من الكسر إلى الضم مُستثقل، وليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن، والساكن ضعيف فكأن لا حاجز بينهما، ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن «فِعُل»[1].

ومذهب البصريون أنّه مشتقّ من «السُّمُوّ»، فأصله عند سيبويه سِمْو كقِنْو، وقيل: سُمْو كقُفْل، فحذفت لامه تخفيفًا وسُكِّن أوله، وقيل: نُقِل سكون الميم إلى السين، وأُتِي بالهمزة تَوَصُّلًا وتعويضًا؛ ولهذا لم يجمعوا بينهما، بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه: اسمي، أو سموي، كما استدلوا بقولك: «أَسْمَيْتُه» إذا دعوتَه باسمه، أو جعلتَ له اسمًا، والأصلُ «أَسْمَوْتُه» فقلبوا الواو ياءً لوقوعها رابعةً، على حدِّ «أَدْعَيْتُ» و«أَغْزَيْتُ».

ومذهب الكوفيون أنه مشتق من الوَسْم لأن الوَسْم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، فصار كالوسم عليه ، فهو مشتق من الوَسْم، قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: الاسم سمةٌ تُوضَع على الشيء يعرف بها. والأصل في اسم وسم، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْم، وزيدت الهمزة في أوله عِوَضًا عن المحذوف، ووزنه إِعْلٌ؛ لحذف الفاء منه.[2]

ورجَّح بعض النحويين مذهب البصريين بحجة أن اللفظ يشهد لهم؛ إذ لو كان من «السمة» لقيل: «أَوْسَمْتُه»؛ لأنّ لام «السُّمُوّ» واوٌ تكون آخرًا، وفاء «السمة» واوٌ تكون أوّلاً، وتصغّر فتقول: «سُمَيٌّ» وأصله «سَمَيْوٌ»، فقلبت الواو ياءً وادُّغمت على حدّ «سيِّدٍ» و«مَيتٍ»، وتجمع جمع تكسير على «أَسْماءٌ»، وأصله: «أَسْماوٌ»، فوقعت الواو طرفًا وقبلها ألفٌ زائدةٌ، فقُلبت همزةً، بعد أن قُلبت ألفًا، ولو كان من الوسم لقيل فيه: «أَوْسامٌ»[3].

وفيه ثمان عشرة لغة جمعت في:

سَمَاءٌ سِمٌ وَاسْمٌ سَمَاةٌ كَذَا سُمَا
وَزِدْ سِمَةً واثْلِثْ أوائلَ كُلِّهَا[4]

المبحث الثاني:

تعليل الامام ثعلب للقول بالتركيب في (ماذا)

قال أبو بكر: «فإن قال قائل: لم جعل «ما» مع «ذا» حرفًا واحدًا؟ قل: لأن (ما) عامة و (ذا) عامة. وذلك أن (ما) تقع على كل الأشياء، و (ذا) تقع على كل الأشياء، فلما اتفقا من جهة العموم، ضم أحدهما إلى الآخر. سمعت أبا العباس يحكي هذه الحجة عن أصحابه»[5].

نقل ابن الأنباري حجة الإمام ثعلب لقوله بالتركيب في (ماذا) عند توجيهه لقراءة أبي عمرو برفع (العفو) من قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ﴾[البقرة:219] فيرى ثعلب أن (ماذا) مركبة من «مَا» استفهامية، و«ذَا» بمنزلةِ «الذي» وحدَها، فهي كلمة مركبة من كلمتين نحوَ: «إنَما»، و«حَيْثُمَا» ونحوِهما بمعنى أي شيء[6].

وعِلَّة التركيب بين (ما) و(ذا) التي بمعنى (الذي) عنده أنّ «ذا» تشبه «ما» في أنها عامة صالحة لجميع الأنواع مع عدم تغيُّرها، وهي علة يرويها ثعلب عن أصحابه الكوفيين.

و(ذا) إذا ركبت مع (ما) فلها ثلاثة احتمالات:

أولا: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم إشارة؛ نَحْو: مَاذَا التواني.

وثانيها: أَن تكون (ما) استفهامية و(ذا) موصولة.

وثالثها: أَن تكون (ماذا) كُلها استفهامًا على التركيب؛ كقولك: لماذا جئت.

---

(1) الانصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، (15/ 1).
(2) الانصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، (8/ 1).
(3) انظر: الكتاب، سيبويه (455/ 3)، شرح كتاب سيبويه، السيرافي (18/ 5). وشرح المفصل، ابن يعيش (83/ 1)،
(4) حاشية الصبان على الأشموني (86/ 1)
(5) إيضاح الوقف والابتداء (329).
(6) انظر: البحر المحيط، أبو حيان (159/ 2) ، شرح المفصل لابن يعيش(430/ 2)

وهي مسألة خلافية بين النحويين؛ فسيبويه يرى أنه لا يجوز أن تكون «ذا» بمعنى «الذي» إذا ركبت مع (ما)[1]، والبصريون يمنعون أن تقع «ذَا» أو غيرها من أسماء الإشارة موصولة؛ لِأَن التَّرْكِيب ثَبت فِي الْأَجْنَاس دون الموصولات، والكوفيون يجيزون ذلك وإن لم يكن معها «مَا»، واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[طه:17]؛ ولذلك قال ثعلب رحمه الله: «إن (هؤلاء) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة:85] بمعنى «الذين»[2].

المبحث الثالث:
باب ذكر مذاهب القراء في الوقف
قوله تعالى (وبالآخرة هم يوقنون)

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :
إشمام هاء الضمير عند الوقف عليها

قال أبو بكر : «قال أبو العباس أحمد بن يحيى: «إنما اختار الكسائي الإشارة إلى الضمة في قوله: (ما حوله)، (ليفجر أمامه)؛ لأن الهاء خَفِيَّة فقواها بالحركة، والوجه الإسكان في كل القرآن»[3].

يشير ابن الأنباري إلى مسألة الإشمام في هاء الضمير، والإشمام: هو أنْ تشِير بشفتيك إِلى الضمِّ دونَ الكسر والفتح عند الوقف، ويُدرَكُ بالبصر دون السّمع، وهو مختص بالمضموم، سواء كانت ضمة بناء أم غيرها، والمقصود منه تصوير مخرج الحركة للناظر؛ ليَسْتَدل به على الحركة الساقطة دون غيرها، والشفتان بارزتان لعينه، فيدرك نظره ضمهما[4].

وقد اختلف علماء النحو والقراءات في جواز الإشمام في هاء الضمير، فذهب أكثر علماء النحو والقراءات إلى جوازه مطلقًا، قال ابن مالك: «إذا كان الموقوف عليه متحرّكًا غير هاء تأنيث سُكّن، وهو الأصل، أو رِيمَت حركته مطلقًا، أو أشير إليها دون صوت إن كانت ضمّة، وهو الإشمام»[5].

وذهب آخرون إلى منعه مطلقًا قال الداني: «كان بعضهم لا يرى الإشارة إلى هذه الهاء عند الوقف استثقالًا لتوالي الكسرات والضمّات، وكان آخرون يرون الإشارة إليها كسائر المبني اللازم من الضمير وغيره، وذلك أقيس»[6].

وذهب كثير من المحققين إلى التفصيل، فيرى جواز الإشمام في هاء الضمير، بشرط أن يكون قبلها مفتوح قياسًا على منع سيبويه الإشمام في ميم الجميع؛ لأجل استثقال توالي الكسرات أو الضمات وتوالي المتحركات، قال ابن الباذش: «قال لي أَبِي: بل مُجِيز الروم والإشمام في ميم الجميع هو المفارق للنص؛ لأنّ سيبويه نصّ على أن ميم الجميع إذا حذفت بعدها الواو والياء سُكِّنَت؛ قال سيبويه: «وأسكنوا الميم؛ لأنهم لما حذفوا الياء والواو كرهوا أن يدعوا بعدها شيئًا منهمًا؛ إذ كانتا تحذفان استثقالًا، فصارت الضمة بعدها نحو الواو، ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربعة متحركات ليس معهن ساكن نحو «رُسُلُكُمُو» وهم يكرهون هذا، ألا ترى أنه ليس في كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرك كله»[7] فأما الهاء فحُرِّكت في الباب الأول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان»[8].

(1) الكتاب، سيبويه (2/ 417).
(2) انظر: مجالس ثعلب، ثعلب (1/ 91)، وشرح الكافية، ابن مالك (1/ 292)، وشرح المفصل، ابن يعيش (2/ 387)، والإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري (2/ 590)، وضياء السالك، النجار (1/ 165).
(3) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري (389).
(4) انظر: شافية ابن الحاجب، ابن الحاجب (2/ 275)، وارتشاف الضرب، أبو حيان، (2/ 808)، وتوضيح المقاصد، المرادي (3/ 1477).
(5) تسهيل الفوائد، ابن مالك (1/ 329)، وانظر: الكتاب، سيبويه (4/ 168).
(6) جامع البيان، الداني (2/ 831).
(7) الكتاب (4/ 192)
(8) الكتاب، سيبويه (4/ 192)، وانظر: الاقناع في القراءات

وأصحاب هذا القول يمنعون الاشمام في هاء الضمير إذا كان قبلها ياء نحو (فيه)، أو واو نحو (خذوه)، أو كسر نحو (به)، أو ضم نحو (أمرُه)، وإلى هذا الخلاف بين علماء القراءات أشار ابن الجزري بقوله في طيبة النشر[1]:

وَخُلْفُ هَا الضَّمِيرِ وَامْنَعْ فِي الْأَتَمْ
مِنْ بَعْدِ يَا أَوْ وَاوٍ اَوْ كَسْرٍ وَضَمْ

المطلب الثاني : إمالة هاء التأنيث عند الوقف قوله تعالى (وبالآخرة هم يوقنون)

قال ابن الأنباري: «قال أبو العباس: «قال كان الكسائي أمال هذه الحروف في الوقف؛ لأن الهاء أخت الياء والواو والألف، وإن كانت متحركة، فإذا جاءت حركتها رُجِعَ إلى فتح قبلها»[2].

علل ثعلب إمالة الكسائي هاء التأنيث عند الوقف عليها مع ما قبلها؛ لشبهها بحروف المد: الألف، والواو، والياء في المخرج قال سيبويه: «لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو، تشبههما في المد، وهي أختهما»[3].

واختلفت هاء التأنيث عنهم بتحركها فحروف المد ساكنة، وعلة اشتراكها في المخرج مع الالف والواو والياء علة عامة لا تشير إلى العلة الحقيقية لإمالة هاء التأنيث؛ وهي شبهها بألف التأنيث المقصورة كما أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: «سمعت العرب يقولون: ضربت ضربة، وأخذت أخذة، وشبّه الهاء بالألف فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف»[4]؛ قَال أبو حيَّان: «ولم يُبَيِّن سيبويه بأي ألفٍ شُبِّهت، وَالظاهر أنَّها شُبِّهت بألف التأنيث؛ لاشتراكهما في معنى التأنيث»[5].

وسبب إلحاق هاء التأنيث بألف التأنيث المقصورة في الإمالة للشبه بينهما لفظًا وحكمًا؛ أما لفظًا فاتفاقهما في المخرج، وهو أقصى الحلق، ولخفائها كخفاء ألف التأنيث، والزيادة على أصول الكلمة والتطرف في آخر الكلمة، وسكون كل واحدة منهما وفتح ما قبل كل واحدة منهما، وأما حكمًا فهو الدلالة على التأنيث، والاختصاص بالأسماء الجامدة والمشتقة[6].

المطلب الثالث : باب ذكر مذاهب القراء في الوقف الوقف على (كلا) في القرآن الكريم

قال أبو بكر: «وسمعت أنا أبا العباس يقول: «لا يوقف على «كلا» في جميع القرآن لأنها جواب، والفائدة تقع فيما بعدها»[7].

يرى ثعلب أن (كلّا) لا يوقف عليها في جميع القرآن الكريم؛ وذلك لأنها جواب متعلق بما بعده فلا يحسن السكوت عليها، وهي عنده مركبة من كاف التشبيه ولا النافية، وإنما شدّدت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهُّم بقاء معناها التشبيهي، وانتقلت بعد التركيب إلى معنى (لا) النافية، قال أبو حيان: (كلّا) مذهب الجمهور أنَّها بسيطة، وزعم ثعلب أنَّها مركبة من كاف التشبيه، و(لا) التي للرَّدِّ، وزيد بعد الكاف لام لتخرج من معناها التشبيهي، ومذهب الخليل، وسيبويه، وعامة البصريين أنها حرف ردع وزجر، ومذهب الكسائي، وتلميذه نصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد بن واصل

السبع، ابن الباذش (1/508)، والمقاصد الشافية، الشاطبي (8/38).
(1) شرح طيبة النشر، النويري (2/49).
(2) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري، (ص401)، وانظر: جامع البيان، الداني، (2/763).
(3) الكتاب، سيبويه، (4/189).
(4) المرجع السابق (4/140).
(5) ارتشاف الضرب، أبو حيان (2/533).
(6) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (2/533)، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (4/296)، وشرح التصريح على التوضيح، الأزهري (2/652)، وهمع الهوامع، السيوطي، (3/423).
(7) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري (ص425).

أنها تكون بمعنى حقًا، ومذهب النضر بن شميل أنَّها بمعنى (نعم)، ومذهب عبد الله بن محمد الباهلي أن (كلّا) على وجهين:

أحدهما: أن يكون رد الكلام قبلها، فيجوز الوقف عليها، وما بعدها استئناف.

والآخر: أن تكون صلة الكلام فتكون بمعنى (أيّ).

ومذهب أبي حاتم، والزجاج أن (كلّا) للاستفهام بمنزلة (ألا)، وعن أبي حاتم أنَّها تكون للاستفتاح؛ وبمعنى: حقًّا، ومن حيث هي ردع وزجر كان لها معنى كبير في الألفاظ»[1].

وقد اختلف العلماء في الوقف على (كلّا) في القرآن الكريم على أربعة أقوال هي:

الأول : لا يوقف على (كلا) في جميع القرآن لأنها جواب، والفائدة تقع فيما بعدها، وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى.

الثاني : ومنهم من يقول يوقف على (كلا) في جميع القرآن.

الثالث: يوقف على ما قبلها بكل حال.

والقول الرابع: أن (كلا) تنقسم قسمين: أحدهما أن يكون ردعًا وزجرًا وهذا قول الخليل وأبو حاتم يقول بمعنى (إلا) فإذا كانت كذا كانت مبتدأ كقوله جل وعز ﴿كلا والقمر﴾ وكذا ﴿كلا سوف تعلمون﴾ ويكون ردعًا وزجرًا وردًا لكلام تقدم فيكون الوقوف عليها حسنًا كقوله جل وعز (أم اتخذ عند الرحمن عهدا كلا) قال أبو حاتم: أي لم يطلع الغيب ولم يتخذ عند الرحمن عهدًا. قال النحاس: وهذا من أحسن الأقوال وهو قول الخليل ثم أتبعه[2].

والوقف على (كلا) يختلف بحسب السياق والمعنى؛ ولذلك قسم بعض علماء القرآن والقراءات الوقف على (كلا) في القرآن الكريم إلى أربعة أقسام:

الأوَّل: قسمٌ يحسنُ الوقفُ فيه على (كَلَّا) على معنى الرَّدِّ لما قبلها والإنكار له، فتكون بمعنى ليس الأمر كَذَلِكَ وَيَجُوزُ الِابْتِدَاءُ بِهَا عَلَى مَعْنَى حَقًّا أَوْ إِلَّا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ كَلَّاۖ﴾ [سبأ:27] فتَقِفَ عَلَيْهَا عَلَى مَعْنَى النَّفْيِ وَالْإِنْكَارِ لِمَا تَقَدَّمَهَا وَيَجُوزُ أَنْ تَبْتَدِئَ بِهَا عَلَى مَعْنَى حَقًّا لِجَعْلِهَا تَأْكِيدًا لِلْكَلَامِ الَّذِي بعدها أو الاستفتاح.

الثاني: قسم لا يَحْسُنُ الوقفُ عليه فيها، لتعلقها بما قبلها وبما بعدها، والابتداء بها في هذه المواضع أحسَنُ على أنها معنى حقًّا، أو أَلَا ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡبَشَرِ ٣٦ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾[المدثر:32-13]، وألَّا يوقَف عليها.

الثالث: قسم لا يَحسُنُ الوقف فيه عليها، ولا يَحْسُنُ الابتداء بها، وتكون موصولةً بما قبلها من الكلام وبما بعدها، ومنه قوله: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ﴾[النبأ:5-4].

الرابع: قسم يَحْسُنُ الوقوف عليها و لا يَحْسُنُ الابتداء بها، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ٦٦ قَالَ كَلَّاۖ﴾ [الشعراء:62-61][3].

المبحث الرابع :

قوله تعالى (وإذ قال إبراهيم لأبيه آزر)

إعراب جملة (مررت بزيد أخوك)

قال أبو بكر: «سألت أبا العباس عن «مررت بزيد أخوك» فأجازه على معنى «هو أخوك»، فعلى هذا المذهب لا يحسن أن تقف على «الأب» إذا رفعت (آزر)

(1) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (5/2370)، وشرح المفصل، ابن يعيش (5/132)، وهمع الهوامع، السيوطي (2/601).

(2) انظر: القطع والائتناف، النحاس (1/404)، والشمعة المضية، الطبلاوي (1/230)، ومغني اللبيب، ابن هشام، (1/249)، وارتشاف الضرب، أبو حيان (5/2370)، والبرهان في علوم القرآن، الزركشي (1/368) ، المكتفى في الوقف والابتداء، الداني (ص233

(3) انظر: البرهان في علوم القرآن، الداني (1/368)، والجنى الداني، المرادي (1/577).

على الترجمة، ويكون الوقف على (آزر) حسنًا ثم تبتدئ: (أتتخذ أصنامًا)، وإذا رفعته على النداء لم يصلح الوقف عليه»[1].

سأل ابن الأنباري شيخه ثعلباً عن صحة قولهم (مررت بزيد أخوك) بالرفع في (أخوك) على القطع؛ ليستدل به على توجيه قراءة الحسن، وإبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب، ويعقوب الحضرمي ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾[الأنعام:74] برفع آزر، وهي قراءة عشرية متواترة[2].

وقد ذكر ابن الانباري لقراءة الرفع في (آزر) توجيهين:

التوجيه الأول: رفع (آزر) على الترجمة، وهو مصطلح كوفي يطلق على البدل وعطف البيان؛ قال الأخفش: يسمونه الترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير؛ وذلك لأن عطف البيان حيثما وقع صالحٌ لأن يُعرب بدلًا[3].

قال الشاطبي: «فإنك إذا قلت: قام أبو عبد الله زيدٌ يمكن فيه عطفُ البيان، ويمكن فيه البدلُ، ولكن كل واحد منهما مبنى على قَصْده؛ إذ ليسا بواردَيْنِ على قصْد واحد حسبما تقدم ذكره، وكذلك: هذا أبو عبد الله قُفَّةُ، يَحتمل البدل والعطف، فكما يصلح أن يكون الثاني بياناً للأول، والأول هو المقصود، كذلك يصلح أن يكون هو المقصود بالحكم دون الأول»[4].

فابن الأنباري أجاز أن تكون قراءة (آزر) بالرفع على أنه بدل أو عطف بيان، وتقدير الجملة (هو آزر) على القطع؛ لأن البدل إذا كان خاليًا من التفصيل جاز فيه الأمران: الإتباع والقطع؛ نحو: فرحت بعليّ أخوك، أو أخاك، على القطع فيهما، أو: أخيك على البدل، وذلك قياسا على تصحيح ثعلب لقولهم (مررت بزيد أخوك) على معنى (هو أخوك) بالرفع على القطع، وعلى هذا التوجيه يحسن الوقف على (آزر) لتمام معنى الجملة[5].

التوجيه الثاني: يرى ابن الأنباري أن قراءة الرفع في (آزر) يجوز أن تكون على النداء؛ وتقدير الجملة: (يا آزر) على حذف حرف النداء؛ قال ابن جنى:» وَيجوز أَن تحذف حرف النداء مَعَ كل اسْم لَا يجوز أَن يكون وَصفا لـ (أَي)، تَقول: زيد أَقْبِل؛ لِأَنَّهُ لَا يجوز أَن تَقول: يَا أَيهَا زيد أَقْبِل، وَلَا تَقول: رجلُ أَقْبِل؛ لِأَنَّهُ يجوز أَن تَقول: يَا أَيهَا الرجل أَقْبِل، وَلَا تَقول: هَذَا أَقْبِل؛ لِأَنَّهُ يجوز أَن تَقول: يَا أَيُّهذا أَقْبِل، قَالَ الله سُبْحَانَهُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ﴾[يوسف:29]، أَي يَا يُوسُف»[6]، وعلى هذا التوجيه لا يحسن الوقف على (آزر) لعدم اكتمال معنى الجملة.

المبحث الخامس:
السورة التي يذكر فيها الأعراف
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إعراب قوله تعالى (المص)

قال أبو بكر: سألت أحمد بن يحيى عن هذا فقال: إذا رفعت ما بعد الهجاء به فالهجاء مرتفع به، وإذا رفعت ما

(1) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري (2/ 638)، وانظر: معاني القرآن، النحاس (2/ 44).
(2) انظر: المبسوط في القراءات العشر، الهذلي (1/ 196).
(3) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (4/ 1943)، والتّصريح على التوضيح، الأزهري (2/ 190)، وهمع الهوامع، السيوطي (3/ 159)، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (2/ 423-427).
(4) المقاصد الشافية، الشاطبي (5/ 50).
(5) انظر: المحرر الوجيز، ابن عطية (3/ 198)، الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي (3/ 2075)، ومشكل إعراب القرآن، القيسي (1/ 258)، والقطع والائتناف، النحاس (227)، شرح التسهيل لابن مالك (3/ 341)، وهمع الهوامع، السيوطي (3/ 184)، والنحو الوافي، حسن عباس (3/ 677).
(6) اللمع في العربية، ابن جني (ص108)، وشرح كتاب سيبويه، الرماني (1/ 216).وشرح المفصل، ابن يعيش (1/ 361)،

بعد الهجاء بمضمر أضمرت للهجاء ما يرفعه [1].

سأل ابن الأنباري شيخه ثعلباً عن أوجه إعراب الحروف المقطعة في أوائل السور فذكر لها وجهين، وفي كلا التوجيهين لم يخرج عن مذهب الكوفيين، وللعلماء في إعرابها أربعة أقوال :

الأول: يرى ثعلب أنه يجوز أن ترفع ما بعد حروف الهجاء المقطَّعة بِحروف الهجاء التي قبله؛ كأنك قلت: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتابٌ أنزل إليك مجموعًا، فيكون خبراً عن الأحرف قبله، وهو قول الفراء، قال رحمه الله: «رفعته بِحروف الهجاء التي قبله؛ كأنك قلت: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتابٌ أنزل إليك مجموعًا، فإن قلت: كأنك قد جعلت الألف واللام والميم والصاد يؤدّين عن جميع حروف المعجم، وهو ثلاثة أحرف أو أربعة؟ قلت: نعم، كما أنك تقول: ا ب ت ث ثَمانية وعشرون حرفًا، فتكتفي بأربعة أحرف من ثَمانية وعشرين» [2].

الثاني: ذكر ثعلب وجها ثانيا لإعراب الحروف المقطعة وذلك بأن ترفع ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾[الأعراف:2] وأشباهه من المرفوع بعد الهجاء بإضمار (هَذَا) أو (ذَلِكَ)، وهذا القول ينسب للكسائي؛ لأنك إِذَا أضمرَ (هَذَا) أو (ذَلِكَ) أضمر لحروف الهجاء ما يرفعها قبلها؛ لأنها لا تكون إلا وَلَهَا موضع [3].

وهذا القول رده الزجاج؛ بحجة أنه لو كان كما قال لوجب أن يكون بعد هذه الحروف أبدًا (كتاب)، وقد قال الله جلّ وعزّ: ﴿الٓمٓ ١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[آل عمران:2-1]، وأنه لو كان كما قال ما كانت (الم) في غير موضع، وكذا (حم)، ومنها أنه أضمر شيئين؛ لأنه يحتاج أن يقدّر (الم) بعض حروف كتاب أنزل إليك، ولا يكون هذا كقولك: اب ت ث ثمانية وعشرون حرفًا، وقد ضعف ابن عطية كلام الزجاج قال رحمه الله: «ورد الزجّاج على هذا القول بما لا طائل فيه» [4].

الثالث: النصب على أنها مفعول به لفعل مضمر تقديره اقرَؤوا: المص. [5].

الرابع: النصب على القسم على أن هذه الحروفُ أقسم الله تعالى بها [6].

المطلب الثاني :

إعراب (سواء) من قوله تعالى:

﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾

قال ابن الأنباري: «﴿لَا يَتَّبِعُوكُمۡۚ﴾ [الأعراف:193]، وقف حسن ثم تبتدئ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف:193]، فترفع (سواء) بمعنى الفعلين اللذين بعدها، كأنك قلت: سواء عليكم دعاؤكم أو صمتكم، قال أبو بكر: سألت أبا العباس أحمد بن يحيى عن هذا فقال: (سواء) مرفوعة بمضمر إذا قلت: سواء علي أقمت أم قعدت، فهو مرفوع بإضمار إن قمت أو قعدت فهو سواء علي [7].

في هذه المسألة ينقل ابن الأنباري عن الإمام ثعلب توجيه الرفع في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ﴾، وقد اختلف العلماء في توجيهها على ثلاثة أقوال:

التوجيه الأول: يرى أن (سواء) مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف؛ مثل قولك: إِن قُمْت أَو قعدت فهما عليّ سَوَاء، والجملة دالة على جواب الشرط؛ وهو رأي

(1) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري (ص649).
(2) معاني القرآن، الفراء (368/ 1).
(3) انظر: إعراب القرآن، النحاس (ص33)، ومعاني القرآن، الزجاج (313/ 2)، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري (555/ 1).
(4) انظر: معاني القرآن، الزجاج (313/ 2)، والمحرر الوجيز، ابن عطية (372/ 2)، وإعراب القرآن، النحاس (44/ 2)، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري (555/ 1).
(5) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي (80/ 1).
(6) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي، (2269/ 2)، والمحرر الوجيز، ابن عطية (372/ 2)
(7) إيضاح الوقف و الابتداء، ابن الأنباري (ص674).

الإمام ثعلب ووافقه جماعة من العلماء[1].

واختلفوا في تقدير الفعل الماضي بعد التسوية قال ابن مالك رحمه الله: «إذا ورد الفعل الماضي بعد همزة التسوية نحو: سواء عليَّ أقمت أم قعدت، احتمل أن يكون المراد: سواء على ما كان منك من قيام وقعود، وأن يكون المراد: سواء على ما يكون منك من قيام وقعود، وإن كانت (لم) بعد (أم) تعين المضي كقول تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[البقرة:6]، فإن لم يكن (لم) بعد (أم) فالاحتمال باق، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾[الأعراف:193][2].

التوجيه الثاني: سواء مبتدأ، والجملة في موضع الخبر، قال أبو علي الفارسي: «فحسن لتقدّمها أن توقع بعدها التي من الابتداء والخبر، كما جاز ذلك في الجزاء»[3].

القول الثالث: أجاز بعضهم أن يكون (سواء) مبتدأ، والجملة في موضع الفاعل المغني عن الخبر[4].

وهذا القول رده أبو علي الفارسي بقوله: «فإن قلت: أيجوز أن توقع الجملة التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل والفاعل في نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت، فتقول: سواء عليّ أدرهم مالك أم دينار، وما أبالي أقائم أنت أم قاعد»[5].

ورده أيضًا بأنه لا يجوز أن يقع موقع التي من الفعل والفاعل التي من الابتداء والخبر، كما لم يجز ذلك في قوله: لأضربنّه ذهب أو مكث، وغير ذلك من المواضع التي يراد فيها الجزاء[6].

المبحث السادس:

إعراب (مثل) من قوله تعالى:

﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ﴾

قال أبو بكر : «﴿ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ﴾ غير تام؛ لأن موضع ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾، رافع لـ ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ﴾؛ وذلك أنه لما قال: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ كان معناه «صفات الجنة»، ثم أخبر عنها فقال: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾[الرعد:35]، وقال أبو العباس: «المثل» مرفوع بإضمار فيما وصفنا مثل الجنة، وفيما ذكرنا مثل الجنة»[7].

ذكر ثعلب في هذه المسألة رأيه في إعراب كلمة (مثل) من قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ﴾، وقد اختلف العلماء في إعرابها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يرى ثعلب أن (مثل) من قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾[الرعد:35]، مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، وتقدير الجملة: فيما ذكرنا مثل الجنة، وهو قول سيبويه قال رحمه الله: «فكأنه قال: ومن القَصَص مَثَلُ الجنّة، أو مما يقص عليكم مَثَلُ الجنّة، فهو محمول على هذا الإضمارِ»[8].

يعني أنه لما قال: مَثَلُ الْجَنَّةِ؛ والتقدير: ومما نقصّ عليكم مثل الجنة، توقع السامع الذي وعد بقصصه عليه، فقال: فيها أَنْهارٌ أي الجنة التي وُعد المتقون فيها أنهار[9].

---

(1) انظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي (3/ 346)، ومعاني القرآن، الفراء (3/ 195)، وهمع الهوامع، السيوطي (3/ 208).
(2) انظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (1/ 31).
(3) الحجة للقراءات، الفارسي (1/ 273)، وانظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (3/ 1080).
(4) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (3/ 1080).
(5) الحجة للقراءات السبعة (1/ 270).
(6) انظر: المصدر السابق. (1/ 271
(7) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري (ص737).
(8) المصدر السابق
(9) انظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي (1/ 498)، والمقاصد الشافية، الشاطبي (4/ 26)، وشرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (3/ 234).

القول الثاني: يرى ابن الأنباري أن جملة ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾[الرعد:35] خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الجلمة: صفتها أنَّها تجري من تحتهَ الأنهار، فكأنَّه قال: وصف الجنة صفة تجري من تحتها الأنهار، أو صفة فيها أنهارٌ، و هو قول نص عليه الفراء بقوله: «﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ﴾ يقول: صفات الجنة، وقوله: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ ﴾[الرعد:35] هو الرافع، وإن شئت للمثل الأمثال في المعنى كقولك: حِلْية فلان أسمر وكذا وكذا، فليس الأسمر بمرفوع بالحلية، إنَّما هو ابتداء أي هو أحمر أسمر، هو كذا، ولو دخل في مثل هذا أن كان صوابًا، ومثله في الكلام مثلك أنك كذا وأنك كذا»[1].

واستدل على صحة تأويله بروايته عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: مثل الجنة، أمثال الجنة، صفات الجنة[2]، وكذلك بقراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود (أمثال الجنة)[3].

وقد رده جماعة من العلماء؛ قال المبرد: «ومن قال: إنَّما معناه: صفة الجنة فقد أخطأ؛ لأن (مثل) لَا يوضع في موضع صفة إنَّما يقال: صفة زيد أنَّه ظريف، وأنَّه عاقل ويقال: مثل زيد مثل فلان، وإنَّما المثل مأخوذ من المثال والحذو، والصفة تحلية ونعت»[4].

القول الثالث: يرى أن تقدير الجملة: مثل الجنة جنة تجرى من تحتها الأنهار، على حذف الموصوف تمثيلًا، فتكون الآية على هذا ضرب مثل لجنة النعيم في الآخرة، وهذا رأي الزجاج؛ إذ يقول: «والذي عندي-واللهَّ أعلم-أن اللهَّ ﷻ، عرَّفنا أمورَ الجنة التي لم نرها، ولم نشاهدها بما شاهدناه من أمور الدنيا وعاينَّاه؛ فالمعنى ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ﴾ جنة ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد:35]»[5].

ورده أبو علي الفارسي بحجة أن ما قاله لا يصح، لا على معنى الصفة، ولا على معنى الشَّبَه؛ لأنَّ الجنَّةَ التي قَدَّرها جثةٌ ولا تكونُ الصفة، ولأنَّ الشَّبه عبارةٌ عن المماثلةِ التي بين المتماثلين وهو حَدَثٌ، والجنَّةُ جثَّةٌ فلا تكون المماثلةُ.

المبحث السابع :

توجيه القراءات الواردة في قوله تعالى:

﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ﴾

قال أبو بكر:» ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ﴾ [إبراهيم:34] قرأت العوام: ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ﴾ بالإضافة، وقرأ سلام أبو المنذر: (مِنْ كُلٍّ مَا سَأْلتموه) بالتنوين، فمن قرأ: ﴿ مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ﴾ بالإضافة لم يقف على (كل)، ومن نون حَسُنَ له أن يقف على (كل)، ثم يبتدئ: (ما سألتموه)، أي: لم تسألوه، سألت أبا العباس عن هذا فقال لي: من أضاف أراد «وآتاكم من كل ما سألتموه لو سألتموه»، ومن نون أراد «آتاكم من كل لم تسألوه»؛ وذلك أنا لم نسأل الله شمسًا ولا قمرًا، ولا كثيرًا من نعمه»[6].

سأل ابن الأنباري شيخه ثعلباً عن توجيه القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ﴾ [إبراهيم:34]، وأثرها على معنى الآية فذكر توجيه كل قراءة و أثره على الوقف و المعنى ، وللعلماء في توجيه القراءات الواردة في (كل) أقوال :

(1) معاني القرآن، الفراء (65/ 2).
(2) انظر: معاني القرآن، الفراء (60/ 3)، وجامع البيان، الطبري (552/ 13).
(3) انظر: المحرر الوجيز، ابن عطية (315/ 3).
(4) المقتضب، المبرد (225/ 3)، وانظر: إعراب القرآن، النحاس (225/ 2)، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري (ص759).
(5) معاني القرآن، الزجاج (150/ 3)، وانظر: الكشاف، الزمخشري (532/ 2)، والمحرر الوجيز، ابن عطية (315/ 3).
(6) إيضاح الوقف والابتداء (742/ 2).

القراءة الأولى: قراءة جمهور القراء ومنهم أصحاب القراءات العشرة المتواترة بغير تنوين (كل) في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم:34] على إضافةِ «كُلّ» إلى «ما»، وأصحاب هذا القول اختلفوا في توجيه هذه القراءة على ثلاثة مذهب:

الأول: أن (من) زائدةٌ في المفعولِ الثاني، أي: كُلِّ ما سألتموه وهو قول ثعلب.

الثاني: أن تكونَ (من) تبعيضيَّةً، أي: آتاكم بعضَ جميعِ ما سألتموه نظراً لكم ولمصالحكم، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ تقديرُه، وآتاكم شيئاً مِنْ كُلِّ ما سألتموه، وهو رأيُ سيبويه بإضافة كُلِّ إلى ما، ويكون تقدير المفعول الثاني جزءًا أو شيئًا.

الثالث: أن «ما» تكونَ موصولةً اسمية أو حرفية أو نكرةً موصوفةً، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ، أي: مَسْؤولكم، فإن كانت مصدريَّةً فالضميرُ في «سَأَلْتموه» عائدٌ على الله تعالى، وإن كانتْ موصولةً أو موصوفةً كان عائداً عليها، ولا يجوزُ أن يكون عائداً على الله تعالى، وعائدُ الموصولِ أو الموصوفِ محذوفٌ؛ لأنه: إمَّا أن يُقَدَّر متصلاً: سألتموهوه أو منفصلاً: سألتموه إياه، وكلاهما لا يجوز فيه حذف (ما)[1].

وكما اختلف العلماء في توجيه هذه القراءة اختلفوا في تفسيرها على ثلاثة أقوال:

الأول: يرى ثعلب أن معنى الآية على قراءة (كل) من غير تنوين وآتاكم من كلِّ مَا سَأَلْتُموهُ لو سألتموه، قال الفراء: «كأنك قلت: آتاكم كل سُؤْلكم، أَلا ترى أنك تَقُولُ للرجل لَمْ يسأل شيئًا: والله لأعطينّك سُؤْلَكَ: ما بلغته مسألتك وإن لم تسأل»[2].

الثاني: يرى أن المعنى وآتاكم من كل ما سألتموه شيئا، وحذف شيئاً لدلالة لفظ التبعيض عليه، ولدلالة «ما» التي أضيف إليها « كل»؛ لأنها بمعنى شيء، قال الأخفش: «وقال: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم:34]، أي: آتاكم من كُلِّ شَيْءٍ سَأَلْتُمُوهُ شَيْئاً، وأَضمر الشيء كما قال: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل:32]، أيْ: أُوتِيَتْ من كلِّ شَيءٍ في زمانِها شَيْئاً، قال بعضُهم: إنما ذا على التكثير؛ نحو قولك: هو يعلم كل شيء، وأتاه كلُّ الناس، وهو يعني بعضهم، وكذلك ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾[الأنعام:44]»[3].

الثالث: يرى أن المعنى آتاكم مِن كل ما سألتُموهُ قد آتى بعضَكُم منهُ شيئًا وآتى آخَر شَيْئاً مما قد سأَل ولَيْسَ من شيء إلَّا وقد سأله بعضُ[4].

القراءة الثانية: قرأ ابن عباس، والحسن، وسلام، والأعمش، والضحاك، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وعمرو بن فائد: (مِنْ كُلٍّ مَا سَأَلْتُمُوهُ)[5] بتنوين (كل).

وقد اختلف العلماء في توجيه هذه القراءة على قولين:

الأول: يرى أن «ما» نافية، والمفعول الثاني هو الجار (من كُلٍّ)، والجملة المنفية في موضع نصب على الحال، ويكون المعنى: وآتاكم من كل ما لم تسألوه، أي أعطاكم من كل شيء لم يعرض له[6].

الثاني: أن (ما) موصولةٌ بمعنى الذي، وهي المفعول

(1) انظر: إعراب القرآن، النحاس (2/ 233)، والهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي (5/ 3820)، والكشاف، الزمخشري (2/ 557)، وابن عطية (3/ 340)، والدر المصون، السمين الحلبي (7/ 109).

(2) معاني القرآن، الفراء (2/ 77)، وانظر: جامع البيان، الطبري (15/ 17)، ومعاني القرآن، الزجاج (3/ 163).

(3) معاني القرآن، الأخفش (2/ 409).

(4) انظر: جامع البيان، الطبري (15/ 17)، معاني القرآن للأخفش (2/ 409).

(5) انظر: المبسوط، ابن مهران (1/ 257)، والمحتسب، ابن جني، (1/ 363)، وإتحاف فضلاء البشر، البنا (1/ 343).

(6) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي (5/ 3820)، والكشاف، الزمخشري (2/ 557)، والمحرر الوجيز، ابن عطية (3/ 340)، والدر المصون، السمين الحلبي (7/ 109).

الثاني لآتاكم أي آتاكم كل الشيء الذي لم تسألوه، قال أبو حيان: «وهذا التخريج الثاني أوْلَى؛ لأنَّ في الأول منافاةً في الظاهر لقراءةِ العامَّة»[1].

وقد اختلف العلماء في معنى الآية على قراءة التنوين في (كل) على قولين:

الأول: يرى ثعلب أن المعنى: وآتاكم من كلِّ ما لَمْ تسألوهُ، وكأنَّهم ذهبوا إلى أنا لم نسأل الله ﷻ شمسًا ولا قمرًا ولا كثيرًا من نعمه[2].

الثاني: أن المعنى مثل قولك: قَدْ سَأَلْتُك مِنْ كُلِّ، وقَدْ جَاءَنِي مِنْ كُلِّ؛ لأنَّ (كل) قد تُفرد وحدها[3].

المبحث الثامن :

إعراب اللام من قوله تعالى:

﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾

قال أبو بكر: «وسمعت أبا العباس يقول: كان الأخفش يقول: المعنى لمن ضره أقرب من نفعه إليه فحذف الإله، قال: وأخطأ الأخفش في هذا لأن المحلوف عليه لا يحذف إذا قلت: والله لأخوك زيد، لم يحسن أن تحذف «زيد»»[4].

يرى ثعلب أن الأخفش أخطأ في تقدير معنى قوله تعالى: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾[الحج:13]؛ وذلك بسبب الاختلاف في إعراب الآية، وفهم الآية فرع عن إعرابها، وقد اختلف العلماء في إعرابها على ستة أقوال:

الأول: ذهب ثعلب إلى أن اللام في قوله تعالى: ﴿لَمَن﴾ لام يمين؛ قال رحمه الله عند قول الله تعالى: «﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ﴾»هذه لام اليمين وجوابها ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾ [الحج:13]»[5].

فتكونُ اللامُ عنده لليمين، و(مَنْ) موصولةٌ في محل رفع مبتدأ، و(ضَرُّه) مبتدأ، و(أقربُ) خبرُه، والجملةُ صلةٌ (مَن)، و(لَبِئْسَ) جوابٌ قسم مقدر، وهذا القسمُ المقدر وجوابه خبرُ المبتدأ الذي هو الموصول[6].

الثاني: ذهب الأخفش إلى أن (يدعو) بمعنى يقول، واللامُ للابتداء و(من) موصولةٌ في محلِّ رفعٍ مبتدأ، و(ضَرُّه) مبتدأ ثانٍ، و(أقربُ) خبرُه. وهذه الجملةُ صلةٌ للموصول، وخبرُ الموصول محذوفٌ؛ تقديرُه: يقول لَلَّذي ضَرُّه أقربُ من نَفْعِه إلهٌ، أو إلهي، والجملةُ كلها في محل نصب بـ(يَدْعُو)؛ لأنَّه بمعنى يقول، وعلى هذا فيكون قولُه: ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾[الحج:13] مستأنفاً ليس داخلاً في المحكي قبلَه؛ لأنَّ الكفار لا يقولون في أصنامِهم ذلك، وحسنه النحاس رحمه الله[7].

وهذا القول رده ثعلب؛ لأنه فاسد المعنى؛ فالكافر لا يعتقد في الأصنام أنَّ ضرَّها أقرب من نفعِها البتة واللام عند ثعلب لام يمين فعلى تقدير الأخفش حذف المحلوف عليه وهو(إلهه) والمحلوف عليه لا يحذف[8].

الثالث: ذهب الفراء والكسائي إلى أنَّ اللام في غير موضعها ، فتجعل ﴿يَدۡعُواْ﴾ من قوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ١٢ يَدۡعُواْ﴾[الحج:13-12]، من صلة ﴿ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾، وتضمر في (يدعو) الهاء، ثمَّ تستأنف الكلام باللام، فتقول: لَمَنْ ضرّه أقرب من نفعه لبئس المولي؛ وتقدير الكلام: يدعو من لضرّه أقرب من نفعه؛ كقولك فِي مذهب الجزاء: لَمَا فعلت لهو خير لك؛

(1) البحر المحيط، أبو حيان (6/ 440).
(2) انظر: معاني القرآن، الفراء (2/ 77).
(3) انظر: معاني القرآن، الأخفش (2/ 409)، إعراب القرآن، للنحاس (2/ 233).
(4) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري (2/ 781).
(5) مجالس ثعلب، ثعلب (1/ 112).
(6) انظر: معاني القرآن، الزجاج (3/ 415)، والدر المصون، السمين الحلبي (8/ 238).
(7) انظر: المصدران السابقان.
(8) انظر: المحرر الوجيز، ابن عطية (4/ 109)، والبحر الحيط، أبو حيان (7/ 490)، والدر المصون، السمين الحلبي (8/ 238).

قال الفراء: «وهو وجه قويّ فِي العربية»[1].

وهذا رده بعض أهل العلم؛ بحجة أن ما في صلة الموصول لا يتقدَّمُ على الموصولِ[2].

الرابع: أن (يدعو) بمعنى يُسَمِّي، والمفعول الثاني لِيُسَمَّى محذوف؛ تقديره: إلهًا[3].

الخامس: أنَّ (يدعو) شُبِّهَ بأفعال القلوب؛ لأنَّ الدعاء لا يصدر إلَّا عن اعتقادٍ، وأفعال القلوب تُعلَّق؛ فالفعل (يدعو) مُعَلَّقٌ أيضًا باللام، و(من) مبتدأٌ موصولٌ، والجملةُ بعده صلةٌ، وخبرُه محذوفٌ على ما مَرَّ في الوجهِ قبلَه، والجملة في محل نصبٍ؛ كما تكون كذلك بعد أفعالِ القلوب[4].

السادس: أن تكون اللام زائدةٌ في المفعول به، وهو (من) للتوكيد، والتقدير: يدعو مَنْ ضَرُّه أقرب؛ فـ(مَنْ) موصولٌ، والجملةُ بعدَها صلتُها، والموصولُ هو المفعولُ (يدعو)، ومن مفعولٌ بالفعل (يدعو)؛ قال أبو حيان رحمه الله: «وهو ضعيفٌ؛ لأنَّه ليس من مواضع زيادة اللام، لكن يُقَوِّيه قرَاءةُ عبد الله (يَدْعُو مَنْ ضَرُّهُ) بإسقاط اللام»[5].

المبحث التاسع:

إعراب قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ۝٣٥ فِي بُيُوتٍ﴾

قال أبو بكر : «﴿فِيهَا مِصۡبَاحٌ﴾ حسن، ومثله: ﴿ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٖ﴾، ﴿وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞ﴾، ﴿لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾، ﴿وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ لِلنَّاسِ﴾، ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾[النور:35] غير تام؛ لأن قوله: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ [النور:36] حال، سمعت أبا العباس يقول: هو حال لـ(المصباح) و(الزجاجة) و(الكوكب)؛ كأنه قال: وهي في بيوت»[6].

في هذه المسألة يذكر ابن الأنباري أحوال الوقف في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ۝٣٥ فِي بُيُوتٍ﴾ [النور:35-36]، ويرى أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ۝٣٥ فِي بُيُوتٍ﴾ غير تام؛ لتعلقه بقوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾[النور:36] مستشهدًا بإعراب الإمام ثعلب لقوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾[النور:36] على أنها حال من قوله تعالى: (المصباح) و(الزجاجة) و(الكوكب)، وقد اختلف العلماء في إعراب الآية على سبعة أقوال:

الأول: ذهب ثعلب إلى أن الجار والمجرور ﴿فِي بُيُوتٍ﴾[النور:36] متعلقان بحال للمصباح والزجاجة والكوكب؛ وتقدير الجملة عنده: وهو في بيوت، وعلى هذا القول لا يصح الوقف على (عليم)؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الحال ومتعلّقه، وهو قول تفرد به الإمام ثعلب ولم يرو إلا من طريق ابن الأنباري.

الثاني: (في بيوت) في موضع الصفة لقوله: ﴿كَمِشۡكَوٰةٖ﴾ [النور:35] أي كمشكاة في بيوت.

الثالث: (في بيوت) في موضع الصفة لـ(مصباح) أي مصْبَاحٌ فِي بُيُوت.

الرابع: (في بيوت) في موضع الصفة لـ(زُجَاجَةٍ) أي الزجاجة في بيوت.

وعلى هذه الأقوَال الأربعة لا يُوقَفُ على قوْله تعالى: ﴿عَلِيمٞ﴾[النور:35]؛ وذلك للفصل بين الصفة وما يتعلق بها.

الخامس: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ مستأنفٌ، والعامل فيهِ ﴿يُسَبِّحُ﴾[النور:36].

السادس: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ متعلق بقوله تعالى:

(1) معاني القرآن، للفراء (2/ 217).
(2) انظر: إعراب القرآن، النحاس (3/ 63)، جامع البيان، الطبري (18/ 578)، ومعاني القرآن، الزجاج (3/ 415).
(3) انظر: المحرر الوجيز، ابن عطية (4/ 109)، والبحر الحيط، أبو حيان (7/ 490)، والدر المصون، السمين الحلبي (8/ 238).
(4) انظر: البحر الحيط، أبو حيان (7/ 490)، والدر المصون، السمين الحلبي (8/ 238).
(5) البحر الحيط، أبو حيان (7/ 490).
(6) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري (2/ 798).

﴿يُسَبِّحُ﴾[النور:36]، أي يسبح له رجالٌ في بيوتٍ.

السابع: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ متعلق بمحذوفٍ، أي سَبَّحُوا في بُيُوتٍ.

وعلى هذه الأقوال الثلاثة يوقف على قوله تعالى: ﴿عَلِيمٌ﴾[النور:35] [1].

المبحث العاشر:

إعراب قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾

قال ابن الأنباري: «﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ [الزخرف:88] «سألت أبا العباس: بأي شيء تنصب (القيل)؟ فقال: أنصبه على: وعنده علم الساعة ويعلمُ قيلَهُ»[2]

سأل ابن الأنباري شيخه ثعلبا عن توجيه قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ [الزخرف:88]، وهي قراءة جمهور القراء وقرأ حمزة وعاصم بخفض اللام [3].

وقد اختلف العلماء في توجيه قراءة نصب اللام من قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ [الزخرف:88] على تسعة أقوال:

الأول: ذهب ثعلب إلى أن نصب ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ على معنى: وعنده علم الساعة ويعلمُ قيلَهُ، فيكون المعنى: إنَّه يعلم الغيب، ويعلم قيله، وهو قول الزجاج [4].

الثاني: ذهب الفراء إلى أن نصب (قيلَه) عطفًا، على ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْۚ﴾[الزخرف:80]، أي: نسمع سرهم ونجواهم وقيله، وهو القول الأول للأخفش [5].

الثالث: ذهب الأخفش-وهو القول الثاني له-إلى جواز نصب (قيله) على أنه مصدر، وتقدير الجملة: وقال قيله، فيدلّ انتصاب المصدر على فعله [6].

الرابع: أن (قيله) معطوف على محل (الساعة)؛ لأن معنى ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[الزخرف:85]، ويعلم وقت الساعة ويعلم قيله؛ كما تقول: عجبت من ضرب زيد وعمرا [7].

الخامس: معطوف على مفعول (يعلمون) المحذوف؛ والتقدير: هم يعلمون الحق وقيله [8].

السادس: معطوف على مفعول (يكتبون) المحذوف، والتقدير: ورسلنا لديهم يكتبون ذلك وقيله [9].

السابع: ذهب الزمخشري إلى نصب (وقيله) على إضمار حرف القسم، ويكون قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾[الزخرف:88] جواب القسم، وتقدير الآية: وقيله يا رب قسمي [10].

الثامن: أَنْ ينتصِبَ بإضمار فعلٍ، أي اللهُ يعلمُ قيلَ رسولِه وهو محمدٌ ﷺ [11].

(1) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي (8/ 5091)، والكشاف، الزمخشري (3/ 241)، والبحر المحيط، أبو حيان (8/ 47)، والدر المصون، السمين الحلبي (8/ 407).
(2) إيضاح الوقف و الابتداء، ابن الأنباري (2/ 887).
(3) انظر: شرح طيبة النشر، النويري (2/ 533).
(4) انظر: معاني القرآن، الزجاج (4/ 421).
(5) انظر: معاني القرآن، الفراء (3/ 38)، ومعاني القرآن، الزجاج (4/ 421)، والهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي (10/ 6713).
(6) انظر: إعراب القرآن، النحاس (4/ 81)، الحجة في القراءات أبو علي الفارسي (6/ 159)، والمحتسب، ابن جني (2/ 258).
(7) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي (10/ 6713)، والمحرر الوجيز، ابن عطية (5/ 66)، والبحر المحيط، أبو حيان (9/ 392)، والدر المصون، السمين الحلبي (9/ 611).
(8) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي (10/ 6713)، والمحرر الوجيز، ابن عطية (5/ 66)، والبحر المحيط، أبو حيان (9/ 392)، والدر المصون، السمين الحلبي (9/ 611).
(9) انظر: مشكل إعراب القرآن، القيسي (2/ 651)، والهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي (10/ 6713)، والبحر المحيط، أبو حيان (9/ 392)، والدر المصون، السمين الحلبي (9/ 611).
(10) انظر: الكشاف، الزمخشري (4/ 268).
(11) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي (10/ 6713)، والمحرر الوجيز، ابن عطية (5/ 66)، والتبيان في إعراب

التاسع: أَنْ ينتصِبَ على محلِّ (بالحق) وتقدير الآية: إلّا من شهد بالحق وهم يعلمون الحقّ وقيله[1].

المبحث الحادي عشر:

إعراب الضمير (هو) من قوله تعالى:

﴿فَٱسۡتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾

قال ابن الأنباري: «قوله: ﴿فَٱسۡتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النجم:7-6] الوقف على (استوى) قبيح؛ لأنَّ (هو) نسق على ما في (استوى)، والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد عليهما السلام، بالأفق الأعلى، أخبرنا بهذا أبو العباس»[2].

يرى ابن الأنباري أن الوقف على قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَوَىٰ﴾ [النجم:6] قبيح؛ لعدم اكتمال المعنى، مستشهدًا بإعراب ثعلب للضمير في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[النجم:7] على أنَّه عطف على الضمير في قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَوَىٰ﴾ [النجم:6]، وقد اختلف العلماء في إعراب الضمير في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النجم:7] على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب ثعلب إلى أن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[النجم:7] معطوفٌ على الضميرِ المستترِ في (استوى)؛ فالمعنى: فاستوى جبريل، وقوله: (وهو) يعِني مُحَمَّدًا ﷺ، وهذا على رأي الكوفيين بجواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فاصلٍ في اختيار الكلام؛ نحو: قُمْتُ وزيدٌ، واستدلوا بهذه الآية[3].

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر؛ قال ابن جني رحمه الله: «وذهب بعضهم في قول الله تعالى: ﴿فَٱسۡتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النجم:7-6] إلى أنَّ (هو) معطوف على الضمير في (استوى)، مما يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت: قام وزيد عمرو، فقد جمعت أمام زيد بين عاملين: أحدهما: قام، والآخر الواو ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين وليس هذا كإعمال الأول أو الثاني في نحو: قام وقعد زيد؛ لأنك في هذا مخيّر: إن شئت أعملت الأول وإن شئت أعملت الآخر»[4].

وذهب ابن مالك في (وهو) إلى جواز العطف في الكلام على قلة[5].

الثاني: يرى الزجاج أنَّ (وهو) مبتدأٌ، و(بالأفق) خبرُه، والضميرُ في (فاستوى) والضمير (هو) كلاهما لجبريل عليه السلام، والجملةَ في موضع الحال من المضمر في «فاستوى» أي: استوى جبريل في حال كونه بالأفق الأعلى، فلا يلزم في هذا القول عطف على مضمر مرفوع؛ لأن الضميرين لواحد[6].

الثالث: يرى أنَّ (وهو) مبتدأٌ، و(بالأفق) خبرُه، والضميرُ لِجبريلَ عليه السلام، أو للنبيِّ ﷺ، والجملةَ مستأنفةٌ[7].

القرآن، العكبري (2/ 1142).

(1) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي (10/ 6713)، والبحر المحيط، أبو حيان (9/ 392)، والدر المصون، السمين الحلبي (9/ 611).

(2) إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري (911).

(3) انظر: معاني القرآن، الفراء (3/ 95). اعراب القرآن للنحاس (4/ 180) مشكل اعراب القرآن (2/ 629) البحر المحيط، أبو حيان (10/ 8) الدر المصون، السمين الحلبي (10/ 218).

(4) الخصائص، ابن جني (2/ 388)، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري (2/ 388).

(5) انظر: شرح تسهيل الفوائد، بن مالك (3/ 347)، والمقاصد الشافية، الشاطبي (5/ 135).

(6) انظر: معاني القرآن، الزجاج (5/ 70)، والهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي (11/ 7143)، وإعراب القرآن، لأصبهاني (1/ 406)، والقطع والائتناف، النحاس (1/ 692).

(7) انظر: المحرر الوجيز، ابن عطية (5/ 195)، والبحر المحيط، أبو حيان (10/ 8)، وإعراب القرآن، النحاس (180)، ومشكل إعراب القرآن/ القيسي، (2/ 629).

الخاتمة

من خلال البحث وقفت على مجموعة من النتائج:

أولاً: تمسك الامام ثعلب بالمذهب الكوفي الذي ينتمي إليه فلم يحد عنه في أقواله و آرائه ومنها القول بالتركيب في (ماذا) و كذلك كسر همز الوصل وضمها من (اسم)عند الابتداء ، من قال: «اسم» بكسر الألف أخذه من «سَميت، أسمي» ومن قال: «اسم» بضم الألف أخذه من «سموت، أسمو» .

ثانياً: محاولة الامام ثعلب تعليل بعض الآراء للكسائي وهو من أئمة المذهب الكوفي .

ثالثاً: يمكن تقسيم مرويات الأنباري عن الإمام ثعلب إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: مرويات سمعها الأنباري عن الإمام ثعلب منها ما يتعلق بالوقف في القرآن الكريم وأثره على المعنى، ورواية عن إعراب كلمة: (المثل) من قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾، ورواية أخرى عن إعراب قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾، وقد تفرد الإمام ثعلب بإعراب ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ على أنها حال من (المصباح) و(الزجاجة) و(الكوكب)، ولم ترو إلا من طريق الأنباري، ورواية عن إعراب الضمير (وهو) من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾.

القسم الثاني: سؤالات وجَّهها الأنباري للإمام ثعلب وهي سؤالات نحوية، وسؤال عن صحة جملة نحوية ليستدل بها على توجيه قراءة، وسؤال عن احتمالات إعراب الحروف المقطعة في أوائل السور، وسؤال عن إعراب كلمة: (سواء) من قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾، وسؤال عن توجيه القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ﴾ وعلاقة المعنى بكل قراءة، وسؤال عن إعراب قوله تعالى:﴿وَقِيلِهِۦ﴾.

القسم الثالث: تعليلات رواها الأنباري عن الإمام ثعلب لقراءة الكسائي بإشمام هاء الضمير من قوله تعالى: ﴿مَا حَوۡلَهُۥ﴾، و﴿لِيَفۡجُرَ أَمَامَهُۥ﴾، وكذلك تعليل إمالة الكسائي لهاء التأنيث.

القسم الرابع: رواية الأنباري عن الإمام ثعلب تضعيفه لرأي الأخفش في إعراب قوله تعالى: ﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦ﴾.

القسم الخامس: رواية لحجة ينقلها ثعلب عن أصحابه الكوفيين وهي مسألة التركيب في (ماذا).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ط1، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (د.ت).
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998م.
3. إعراب القرآن، النحاس، أحمد بن محمد، ط1، بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 1421هـ.
4. الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، أحمد بن علي، ط1، مصر: دار الصحابة للتراث، (د.ت).
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ط1، بيروت: المكتبة العصرية، 2003م.
6. إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري، محمد بن القاسم، ط1، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1971م.
7. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، محمد بن يوسف، (د.ط)، بيروت: دار الفكر، 1420هـ.
8. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، محمد بن بهادر،

(د.ط)، بيروت: دار المعرفة، 1391هـ.
9. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الثانية 1412هـ - 1992م
10. التبيان في إعراب، العكبري، عبد الله بن الحسين، (د.ط)، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
11. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، محمد بن عبد الله، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967هـ.
12. توضيح المقاصد والمسا بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، حسن بن قاسم، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، (2008م).
13. جامع البيان في القراءات السبع، الداني، عثمان بن سعيد، ط1، الإمارات: جامعة الشارقة، 2007م.
14. جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، محمد بن جرير، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2000م.
15. الجامع لأحكم القرآن، القرطبي، محمد بن أحمد، ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1964م.
16. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، حسن بن قاسم، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، (1992م).
17. حاشية الصبان على الأشموني، الصبان، محمد بن علي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م.
18. الحجة للقراء السبعة، الفارسي، الحسين بن أحمد، ط2، دمشق-بيروت: دار المأمون للتراث، 1993م.
19. الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، ط4، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت).
20. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (د.ط)، دمشق: دار القلم، (د.ت).
21. سير أعلام النبلاء ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي ، دار الحديث، القاهرة ، الطبعة: 1427هـ-2006م
22. شافية ابن الحاجب، ابن الحاجب، عثمان بن عمر، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2010م.
23. شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، خالد بن عبد الله، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م.
24. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمد بن عبد الله، ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (د.ت).
25. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، يعيش بن علي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م.
26. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبد الله، ط1، بيروت: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م.
27. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، النويري، محمد بن محمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م.
28. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الحسن بن عبد الله، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م.
29. الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية، الطبلاوي، منصور بن أبي نصر، ط1، الرياض: مكتبة الرشد للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م.
30. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، النجار، محمد عبد العزيز، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001.

31. طبقات النحويين واللغويين ، محمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، الطبعة: الثانية
32. طيبة النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، محمد بن محمد، ط1، جدة: دار الهدى، 1994م.
33. القطع والائتناف، النحاس، أحمد بن محمد، ط1، السعودية: دار عالم الكتب، 1992م.
34. الكتاب سيبويه، عمرو بن عثمان، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م.
35. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، محمود بن عمر، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.
36. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مصطفى بن عبد الله كاتب المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة ، مكتبة المثنى – بغداد ، 1941م
37. اللمع في العربية، ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ط)، الكويت: دار الكتب الثقافية، (د.ت).
38. المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران، أحمد بن الحسين، (د.ط)، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1981م.
39. مجالس ثعلب، ثعلب، أحمد بن يحيى، ط1، القاهرة: دار المعارف، (د.ت).
40. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، عبد الحق بن غالب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ.
41. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى؛ دمشق: دار الفكر؛ جدة: دار المدني، 1405هـ.
42. مشكل إعراب القرآن، القيسي، مكي بن أبي طالب، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ.
43. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، إبراهيم بن السري، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1988م.
44. معاني القرآن وإعرابه، النحاس، أحمد بن محمد، ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1409هـ.
45. معاني القرآن، الأخفش، سعيد بن مسعدة، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1990م.
46. معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد، (د.ط)، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).
47. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، ط6، دمشق: دار الفكر، 1985م.
48. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، إبراهيم بن موسى، ط1، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 2007م.
49. المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد، (د.ط)، بيروت: عالم الكتب، (د.ت).
50. المكتفى في الوقف والابتدا، الداني، عثمان بن سعيد، ط1، عمان: دار عمار، 2001م.
51. الهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي، مكي بن أبي طالب، ط1، الإمارات: مجموعة بحوث الكتاب والسنة–كلية الشريعة والدراسات الإسلامية– جامعة الشارقة، 2008م.
52. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ط)، مصر: المكتبة التوفيقية، (د.ت).
53. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر – بيروت